ان يوتي به لما ارادة المتكلم به والالم يوثق بمفاد الكلام لامكان تحويله
الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا الازم المتقدم لعدم امكان ظاهره
فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلبا لزمه التاكيد
في السوال وكال الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكين واللذة من لازمه
الاهتمام المستلزم لكال الرغبة في الاجابة وكال الرغبة والتاكيد في السوال
مناسبان في المقام اهع ق وقوله ولا يقال الخ اطاب بذلك غير واحد كالقنري
ومن مثله فان اشرح لي يفيد الخ قال في الاطول فان اشرح لي يفيد
طلب شرح شي ماله لا لان لي صفة نكرة مقدرة اي اشرح شيا لي وصدري
بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي
لاجلي ان المطلوب شرح شي ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام
المقدر او المفهوم فان قلت في فهم شي ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لي
صدر معلمي قلت لاخفا في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملا فان
قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على
طلب شرح شي ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل
مع مفعوله المتوضح ابهاما وتفسيرا ثم نقول للاطناب في ذكر الظرف
فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اه اي
من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام
مع انه الا نسب للسياق اختصارا اه فنري باب نعم يشمل ما هو
للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم كبئس الرجل ابو جهل لان الباب
صادق عليهما اهع ق وكتب ايضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم
منه على ما هو الاغلب والا فقد يقدم المخصوص اه اطول خبر مبتدا
محذوف والجملة مستانفة للبيان وكتب ايضا قوله خبر مبتدا محذوف
اي او مبتدا لخبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدا اقدم عليه خبره
فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذي هو المخصوص
يكون مقدما في التقدير تامل اذ لو اريد الاختصار يعني نعم زيد
فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما ثبت
في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مميز بنكرة منصوبة

اي كما في مغيا اه

او ثمانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام في جنس
من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا اجيد من جميع ما يتعلق
بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية ايضا ويمكن
دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار
بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه
التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض
الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا
الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ما ذكر اتباع
الاستعمال الواجب وههنا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب
والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه
الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار
على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على ان في اثبات الاصطلاح
السكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقي ان نعم الرجل زيد
مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام
بذكرهما كذا في الاطول اي ترك الاطناب الصادق ذلك الترك بالمساواة
ومن هذا اي قوله اذ لو اريد الخ قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا
اذ لا ايجاز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب ايضا ما نصه وهذا موافق
لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد والعصام معهما كلام انظره
في المطوله ووجه حسنه الاضافة للعموم فصح الاستثنا بسوى
اي حسن باب نعم اي حسن الاطناب فيه اه يس من الايضاح
بعد الابهام الذي له العلل الثلاثة المتقدمة في معرض الاعتدال
اي ذي الاعتدال اي الكلام المعتدل اه ح ف من جهة الاطناب فيه فليس
فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا فليس فيه اطناب محض
الايجاز والاطناب وانت ان تدخل في المتنافيين الانس والاضطراب
كما في الاطول وهذان الوجهان اعني بروز الكلام في معرض الاعتدال وايهام
الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اهع ف
وقيل الاجمال الخ وجه ضعفه ان هذا الوجه اعني ايهام على هذا التفسير

Copyright © King Saud University